لهم بالتصدير».

وممّا يزيد في صعوبة الوضع ان هناك اعداداً متزايدة من سكان الضفة والقطاع اخذت، في السنوات الاخيرة، تعتمد، في مصدر رزقها ودخلها، على القطاع الزراعي، بسبب انعدام فرص العمل الاخرى البديلة، ونتيجة للبطالة الناجمة، بالدرجة الاولى، عن بطء عملية التنمية في هذه المناطق، ناهيك عن محاولة فك ارتباط هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي، الذي كان يرى في هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الاسرائيلي منذ ان احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧.

التحويلات المالية

بلغ حجم التحويلات المالية من العاملين في الخارج، من أبناء الضفة الفلسطينية، خلال الاعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٨٦، رقم ٦٤٢,٢٨ مليون دينار اردني، او ما يعادل، في المتوسط سنوياً، ٤٩,٤١ مليون دينار اردني. أمّا تلك التحويلات المالية التي ذهبت الى قطاع غزة، فقد وصلت، خلال الفترة عينها، الى ٤٠٣,٤٥ ملايين دينار أردني، او بمتوسط سنوي مقداره ٣١,٠٣ مليون دينار اردني[٨].

وقد زادت قيمة التحويلات المالية الى الضفة والقطاع، خلال فترة الانتفاضة، لتصل حوالى ٢٥٠ مليون دولار، خلال العام ١٩٨٩. وجاء ٧٠ بالمئة من هذه المبالغ من الكويت، و٢٠ بالمائة من السعودية. وقد جاءت هذه الزيادة بسبب تفاقم الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، حيث ادّت بالأهل في المهجر الى زيادة حوالاتهم ودعمهم لذويهم. كما ان انخفاض سعر صرف الدينار ادّى الى انخفاض قيمة الحوالات بالعملات الاجنبية، ممّا جعل الحوالات لا تثقل على المغتربين، ممّا حدا بهم الى زيادتها. وقد اسهمت تلك التحويلات، اسهاماً هاماً، في تمويل العجز في الميزان التجاري وميزان الخدمات. ففي الضفة الفلسطينية ازداد دور التحويلات المالية، من ابنائها في الخارج، في تمويل العجز في الميزان التجاري، حيث بلغت، في العام ١٩٧٤، ما نسبته ٣١,٩١ بالمئة من العجز في الميزان التجاري؛ وفي العام ١٩٨٤، اصبحت قيمتها تزيد على قيمة ذلك العجز، بحيث اصبحت تساوي ١٢٠,٨٨ بالمئة منه. وفي العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦، بلغت قيمة التحويلات، كنسبة مئوية من العجز في الميزان التجاري للضفة الفلسطينية، ١٠٦,٥٢ بالمئة و٩٦,٤٩ بالمئة، على التوالي. والأمر كذلك بالنسبة الى العجز في ميزان الخدمات، حيث تراوحت النسبة المئوية لتلك التحويلات، من حجم العجز، في ميزان الخدمات للضفة الفلسطينية ما بين ٩٩,١ بالمئة في العام ١٩٧٤، و ٢٦٠,٣ بالمئة في العام ١٩٨٦. وبالنسبة الى قطاع غزة، فقد زادت قيمة التحويلات المالية من العاملين في الخارج، من ابنائه، على قيمة العجز في الميزان التجاري، اذ بلغت ١٠٠,٩ بالمئة، في العام ١٩٨٦؛ وكذلك ازدادت اهمية تلك التحويلات بالنسبة الى حجم العجز في ميزان الخدمات، خلال الفترة عينها، من ٣٧,٧٦ بالمئة، في العام ١٩٧٤، الى ٥٢٨,٢٤ بالمئة، في العام ١٩٨٦. وعليه، يتبيّن لنا ان نصيب التحويلات المالية قد زاد في اجمالي الناتج القومي للضفة الفلسطينية من ٦,٣٣ بالمئة، في العام ١٩٧٤، الى ١٧,٢٩ بالمئة، في العام ١٩٨٦؛ وفي قطاع غزة، ارتفع نصيب التحويلات المالية، في اجمالي الناتج المحلي له، من ٧,١ بالمئة، في العام ١٩٧٤، الى ٤٥,٢٤ بالمئة، في العام ١٩٨٦[٩].

ان انخفاض قيمة الدينار الكويتي الى حوالى ٧٥ بالمئة من قيمته الاصلية، تلغي، بالمقدار ذاته، قيمة المدخولات والوفورات، لدى الفلسطينيين العاملين في الكويت، او الذين كانوا يدّخرون اموالهم بالعملة الكويتية. ويقدّر عدد الفلسطينيين العاملين في الكويت مع اسرهم بـ ٤٠٠ الف نسمة، معظمهم من الضفة والقطاع؛ والتقلص الشديد في مدخولات ووفورات هؤلاء سيدفعهم، بالطبع، الى ايقاف،